اقتصاد

فساد وابتزاز المكاتب السياحية باهتمام الحكومة

الحلقي: المحاسبة ستطول الجميع ولا مظلة تحمي أحداً من الفاسدين

الوطن

ناقشت الحكومة يوم أمس العديد من القضايا الخدمية والمعيشية في جلستها الأسبوعية، تناولت فيها هموم المواطن والاقتصاد الوطني والآليات المقترحة لتذليل المعوقات والارتقاء بأداء كل القطاعات والنهوض بها لتعزيز مقومات صمود الشعب والجيش والدولة السورية.

وخلال الجلسة بحث رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي واقع القطاع الكهربائي، وتوزيع مادة المازوت على المواطنين ومدى توفر مياه الشرب في المناطق كافة وأهمية تحسين واقع قطاع النقل داخل المدن والضواحي. إضافة إلى متابعة ملف الهجرة وتعزيز أسطول النقل الجوي بين المحافظات وكذلك قطاع النقل بين المدن والضواحي وواقع أداء المكاتب السياحية وضبط حالات الفساد والابتزاز فيها.

مشيراً إلى أهمية تفعيل أداء هيئة المنافسة ومنع الاحتكاراً مشدداً في الوقت نفسه على أهمية متابعة وزارة التجارة الداخلية لمراقبة الأسعار بدءاً من أسواق الهال «الجملة» وكذلك الأسواق الشعبية وخاصة في دمشق ومراقبة أداء عناصر الرقابة التموينية والتشدد في محاسبة الفاسدين منهم والمتقاعسين عن أداء المهام الموكلة لهم لتعزيز ثقة المواطن بالرقابة التموينية إضافة إلى أهمية تفعيل دور جمعية حماية المستهلك في دعم وإكمال الدور الرقابي للأجهزة الحكومية.

كما وجه الحلقي وزارة النفط بالتدقيق في المعلومات حول واقع محطة وقود غرب الميدان من خلال مخالفتها الضوابط والآليات المعتمدة في تعبئة مادة المازوت وطلب الحلقي التدقيق بهذه الشكوى والمحاسبة.

كما وجه الحلقي وزارة الإدارة المحلية والزراعة بضرورة التعاون مع اتحاد الفلاحين من أجل مواجهة ظاهرة الاحتطاب بهدف حماية الغابات الوطنية والمحافظة عليها من الحرائق والاحتطاب الجائر.

من جهة أخرى أكد الحلقي حرص الحكومة على محاربة تجار الأزمات والمستغلين والمستوردين الفاسدين والمتنفذين والمحتكرين، لافتاً إلى أن القانون والمحاسبة سيطولان الجميع ولا مظلة تحمي أحداً من الفاسدين فالقانون بحزم سيطبق على الجميع من دون استثناء، ووجه الدكتور الحلقي الوزارات كافة بتفعيل دور مؤسسات الرقابة الداخلية بالوزارات ومعالجة الملفات كافة من دون تقاعس أو ترحيل ورفعها إلى الجهاز المركزي للرقابة والتفتيش.

وخلال الاجتماع أشار الحلقي إلى اللقاء المميز مع الإعلام الوطني، هذا اللقاء الشفاف والنابع من القلب الذي تم من خلاله تقاسم الهواجس الوطنية من أجل تشخيص الواقع الذي نعيشه بسبب الحرب الإرهابية الكونية المدمرة لقدرات الدولة السورية بهدف إيجاد قواسم مشتركة وإرساء قاعدة متينة للانطلاق إلى فضاءات أوسع من العمل المشترك من أجل تعزيز مقومات صمود الشعب والدولة السورية وأضاف: لقد استمعنا من الأسرة الإعلامية السورية المقاومة للآراء والطروحات كافة التي أبدوها وأن الحكومة تعتز بالإعلام الوطني الذي يعد شريكاً أساسياً في رسم السياسات الوطنية من أجل تعزيز التلاحم بين الشعب والحكومة والوقوف بخندق واحد لمواجهة هذه الحرب، مثمناً دور وزارة الإعلام في متطلبات العمل الإعلامي وتعزيز وتنمية قدراته وإمكاناته. هذا الإعلام الذي استطاع الانتصار على العديد من ماكينات الإعلام المضللة التي سخر لها المليارات من الدولارات لكن الإعلام الوطني استطاع وبإمكاناته المحدودة التصدي لها وكشف زيفها وأهدافها العدوانية، منوهاً بدور الإعلام الوطني الملتزم بالرسالة التوعوية الإعلامية.

كما وجه الحلقي الوزارات كافة بضرورة تفعيل أداء المكاتب الصحفية لديها وتعزيز تعاونها مع وسائل الإعلام المختلفة من خلال العمل بروح الفريق الواحد بهدف إيصال المعلومة الصحيحة والدقيقة للمواطن والاهتمام بالإعلام الاستقصائي لما له من دور مهم في محاربة الفساد وتسليط الضوء عليه والحد منه، مؤكداً أن توجه أكثر من أربعة ملايين طالب إلى المدارس هو دليل آخر على إرادة الحياة والبقاء والصمود لدى الشعب السوري العظيم وأن مدارسنا وجامعاتنا ستبقى منارة للعلم ومصنعاً لبناة الأجيال التي من خلالها سنعزز الأمن الفكري والثقافي ونشر العلم والمعرفة وتحصين المجتمع من الآفات المريضة الوافدة إلينا من الخارج. وعن تقديم المفاضلة الجامعية وجه الدكتور الحلقي وزارة التعليم العالي بضرورة تسهيل الإجراءات في المراكز المحددة للتسجيل وأهمية قيام الموظفين المعنيين بتقديم أفضل الخدمات للطالب تحت طائلة المحاسبة لكل موظف يتقاعس في أداء الأعمال الموكلة له، إضافة إلى تجاوز الأخطاء في التسجيل الجامعي في درعا وغيرها وتحسين الأداء، وأهمية تدقيق ما ورد من معلومات تفيد بتفشي ظاهرة الفساد بالجامعة الافتراضية السورية.

وثمّن رئيس مجلس الوزراء جهود وزارتي التربية والتعليم العالي في الاستعداد للعام الدراسي الجديد، موجهاً وزارة التربية بالاطلاع على واقع المدارس الخاصة وخاصة مدرسة التألق النموذجية الخاصة بضاحية قدسيا والأسعار المرتفعة وغير الواقعية وتوجيه مديري التربية بالمحافظات بعدم التشدد باللباس المدرسي.

وبمناسبة انعقاد الملتقى النقابي الدولي للتضامن مع عمال وشعب سورية للإرهاب بدمشق برعاية الرئيس بشار الأسد أكد رئيس مجلس الوزراء أن حكومة الجمهورية العربية السورية تثمن الوقوف المشرف لعمال العالم مع سورية في مواجهتها للحرب الإرهابية التي تتصدى لها نيابة عن العالم أجمع إضافة إلى صمود الشعب السوري في وجه الحصار الاقتصادي الجائر والظالم.

وأشاد الحلقي بالبيان الختامي للملتقى الذي يؤكد ضرورة تعاون جميع الدول والشعوب مع سورية لمواجهة هذا الإرهاب الذي يشكل آفة خطرة على العالم أجمع، وثمّن الدكتور الحلقي المواقف الداعمة لسورية وطبقتها العاملة من الاتحاد العالمي للنقابات والاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب.

بدوره قدم نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات عمر غلاونجي عرضاً لواقع القطاع الخدمي والإجراءات لمتخذة لتأمين إنجاح العملية الإنتاجية في المدينة الصناعية بالشيخ نجار بحلب وخاصة توفير الوضع الأمني المناسب بهدف توفير مناخ مناسب لعودة عجلة الإنتاج في هذه المدينة الصناعية الحيوية.

بعد ذلك بحث مجلس الوزراء مشروع قانون إعفاء مستوردات القطاع العام كافة من الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى الجمهورية العربية السورية من الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم الأخرى بغض النظر عن بلد المنشأ والمصدر، وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لاستكمال إصداره.

واطلع المجلس على كتاب وزارة الدفاع المتضمن طلبها تشميل الملتحقين بالخدمة الإلزامية والاحتياطية قبل تاريخ ٢٠١٣/٤/٧ الحائزين شهادات المعاهد المتوسطة غير الملتزمين بخدمة الدولة وحملة الشهادات الجامعية، واستمروا في هذه الخدمة بقرار مجلس الوزراء رقم ١/٣٨٤٣ تاريخ ٢٠١٣/٤/٧ المتعلق بالإجراءات المتخذة لتشجيع الشباب على الالتحاق بالخدمة العسكرية.

واطلع المجلس على مذكرة وزير التنمية الإدارية حول آليات عمل وزارة التنمية الإدارية وما تقوم به من أنشطة وندوات وورشات عمل ضمن إطار عملية الإصلاح الإداري.

كما اطلع المجلس على كتاب وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك المتضمن دراسة حول تخفيض نسبة استخراج الدقيق المحددة بـ٩٥٪ حالياً والمنعكسات الناجمة عن ذلك.

الحكومة تطلب:

- تفعيل أداء المكاتب الصحفية وتعزيز تعاونها مع وسائل الإعلام
- تفعيل أداء هيئة المنافسة ومنع الاحتكار ومراقبة الأسعار بدءاً من أسواق الهال
- التدقيق في مخالفات توزيع المازوت ومواجهة ظاهرة الاحتطاب

وفد روسي في دمشق لبحث تمويل مشاريع في النفط والكهرباء

الوطن

أكد رئيس مجلس الوزراء الدكتور وائل الحلقي أن العلاقات السورية الروسية السياسية والاقتصادية التاريخية والإستراتيجية المتجذرة والمتنامية بين البلدين تحتم الانطلاق إلى فضاءات أوسع في العمل الثنائي من خلال إقامة مشاريع استثمارية وتنموية مشتركة.

كلام الحلقي جاء خلال استقبال مدير المشاريع الخارجية في شركة ستروي ترانس غاز الروسية الكور كازك، حيث تم البحث في واقع تنفيذ مشروع غاز شمال المنطقة الوسطى ومشاريع إضافية بمعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى ومستقبل العلاقات بين سورية والشركة في مجال إقامة مشاريع نفطية مشتركة وإعادة تأهيل بعض آبار النفط وفرص الاستكشاف عن النفط والغاز في الأراضي السورية ونتائج المباحثات التي أجراها في وزارتي الكهرباء والنفط.

وجدد الحلقي أن الحكومة السورية ترحب بالشركات الروسية في المساهمة في مرحلة البناء والإعمار وإعادة تأهيل بعض القطاعات التي طالها الإرهاب.

من جانبه عبر الكور كازك عن رغبة الشركات النفطية الروسية في المساهمة في تنمية قطاع النفط في سورية وخاصة أن شركة ستروي ترانس غاز الروسية لها مشاريع نفطية كبيرة في سورية وتسعى جاهدة إلى تعزيز تواجدها في مشاريع نفطية حيوية جديدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الملحق التجاري في السفارة الروسية بدمشق الذي حضر الاجتماع إيغور ماتفيف أن السبب الرئيسي لزيارة سورية هو إجراء المباحثات مع الشركاء السوريين في وزارتي النفط والكهرباء لدراسة آفاق التعاون وطرق تمويل مشاريع في مجال الكهرباء والنفط، وكان المحلق التجاري قد حضر اللقاء مع وزير النفط والثروة المعدنية وأكد أن لدى الشركة اهتماماً كبيراً جداً لإقامة مشاريع مشتركة، لافتاً إلى أن الشركة الروسية تسعى لإقامة أفضل العلاقات والتعاون مهما كانت الصعوبات، مع التشديد على استمرار التعاون بأفضل السبل حتى في ظل الحالية.

وكان مدير المشاريع الخارجية في شركة ستروي ترانس غاز الروسية قد التقى وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس، حيث رحب وزير النفط باستمرار الشركة في عملها وإنجازها مشاريع هامة وضخمة بالتعاون مع الشركات السورية رغم الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

وأكد الوزير ضرورة الاستمرار بالتعاون المشترك، وخاصة أن لشركة ستروي ترانس غاز خبرة ومشاريع سابقة في سورية، والذي بدأ بإنجاز عدة مشاريع عملاقة منها: خط الغاز العربي ومعمل غاز جنوب المنطقة الوسطى، وحالياً يتم استكمال مشروع معمل غاز شمال المنطقة الوسطى من خلال التعاون المشترك لتذليل العقبات بما يضمن الإسراع في انجاز المشروع في أسرع وقت ممكن.

وأشار العباس إلى أنه سوف يكون للشركات الروسية الصديقة دور كبير في فرص الاستثمار المتاحة مستقبلاً، خاصة في مجال التنقيب والاستكشاف البري والبحري وإقامة شركات مشتركة في مجال الخدمات النفطية، وهذا يأتي استكمالاً للتعاون المثمر بين حكومتي البلدين بما يخدم خير ومصلحة الشعبين الصديقين.

النوري لـ«الوطن»: فرق سعر صرف الحوالات يغذي السوق السوداء

علي محمود سليمان

بين نائب رئيس غرفة تجارة دمشق بشار النوري أن سبب توجه أغلبية الناس والتجار إلى السوق السوداء وتوسع نشاطها يعود لفرق السعر الكبير بين سعر الصرف للحوالات الخارجية لدى شركات الصرافة والسعر الموجود في السوق السوداء، حيث يصل فرق السعر إلى نحو عشرين ليرة سورية، وهو رقم يشكل فارقاً كبيراً في مبلغ الحوالة عند صرفها، ويشجع الناس للتعامل مع صرافي السوق السوداء، ولذلك تتجه الناس في الخارج للتعامل مع صرافين لتسليم حوالاتها بدلاً من إرسالها عبر شركات الصرافة النظامية، فمثلاً أحدهم لديه حوالة ستصله من دبي بقيمة ٣ آلاف دولار فيقوم مكتب التحويل في دبي بالتواصل مع شخص معين ليدفع لصاحب الحوالة في دمشق قيمة المبلغ بالليرة السورية، وبذلك تكون الحوالة بالدولار قد وصلت ولكن من دون أن يتم تحريك المبلغ في حين لو كان السعر يقارب سعر السوق السوداء لا يضطر من يرسل الحوالة للتعامل مع هؤلاء الصرافين، ويتجه للشركات النظامية.

لذلك فإن إجراءات ملاحقة الصرافين في السوق السوداء لن تكون كافية لحصرهم جميعهم، لأن السوق السوداء تعتبر شبكة كبيرة من الأشخاص المتعاونين، ويمكن للمصرف المركزي أن يحدّ من السوق السوداء بتشجيع الناس للتعامل مع السعر الرسمي لشركات الصرافة في تلقي حوالاتها، بحيث يتحقق عائد جيد من القطع الأجنبي بدلاً من أن يذهب للسوق السوداء.

وفي سياق آخر أشار النوري إلى أن القضاء على التهريب يتم أولاً بتسهيل إجراءات الاستيراد، مع ملاحظة أننا نعتبر اقتصاد حرب، ما يعني بالضرورة عدم استيراد الكماليات، وأن يكون أهم إجراء لتسهيل الاستيراد بطريقة توزيع الكميات المطلوب استيرادها للمواد الأساسية، فعندما تكون السوق بحاجة لمئة طن من السكر، يتم منح إجازة الاستيراد لتاجر واحد، ما يشكل ضغطاً على باقي التجار بحرمانهم من الاستيراد. مضيفاً أنه يجب منح إجازات استيراد لنفس المادة والكمية لعدة تجار بتوزيع الكمية عليهم لتشجيع المنافسة بين التجار وبنفس الوقت تشغيل كافة التجار بدلاً من أن يشعر التاجر الصغير بأن حقه مهضوم وأن التاجر الكبير يستطيع أكل البيضة والتقشيرة.

وحول قرار إدارة الجمارك الأخير بعدم الدخول للمحلات التجارية واقتصار حملة مكافحة التهريب على المستودعات، رأى نائب رئيس غرفة تجارة دمشق في تصريحه لـ«الوطن» بأن بداية الحل تكون من المنافذ الجمركية نفسها، بحيث يتم اتخاذ إجراء بإلزام المخلص الجمركي بتقديم تعهد خطي يتحمل فيه المسؤولية القانونية لجمركة البضائع ضمن الأنظمة والبنود الجمركية والرسوم المعروفة، ويكون هذا التعهد واضحاً لعدم مسؤولية التاجر عن جمركة البضائع، بحيث يؤكد المخلص الجمركي أن البيان الجمركي لا يوجد فيه تلاعب بالكميات والأسعار والأوزان.

«البعث» يوصي بإلغاء مستودعات المرافئ بسبب الفساد ومعالجة مشاكل قروض الشهداء

الوطن

طلبت رئاسة مجلس الوزراء من مختلف وزارات الدولة والجهات التابعة لها تنفيذ مجموعة من التوصيات والمقترحات التي تم اتخاذها خلال اجتماع هيئة المكتب الاقتصادي القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وقد أوصى المكتب الاقتصادي بالعمل على تأمين بديل لمعبر نصيب الحدودي لتسويق المنتجات الزراعية وخاصة من محافظة السويداء ورفع سقف القروض وتفعيل هذا الإجراء في مختلف المصارف ومعالجة موضوع قروض الشهداء في المصارف وإجراءات الحجز التي تجري على بعض المنازل من المصرف العقاري وإلغاء المستودعات الخاصة في المرافئ لما تساهم به من فساد.

كما أوصى بحل مشكلة الرواتب المتوقفة في العديد من المؤسسات لمحافظتي إدلب والرقة ومعالجة موضوع السرقات المتكررة في المدينة الصناعية في محافظة حلب ورفع سقف الشراء لرئيس الجامعة إلى مبلغ واحد مليون ليرة سورية وذلك بسبب ارتفاع الأسعار وضرورات العمل.

وطالب المكتب الاقتصادي عبر الحكومة بتحويل مخصصات محافظة إدلب من الوقود إلى محافظة حماة لتوفير احتياجات المهجرين من إدلب من الوقود وزيادة مخصصات الوقود إلى المحافظات وخاصة منها المحافظات الباردة وزيادة عدد باصات النقل الداخلي وخاصة في المحافظات المستقبلة للمهجرين.

بالإضافة إلى العمل على زيادة الرحلات بالطائرات إلى الحسكة، وزيادة السلل الغذائية وترميم الكوادر الطبية في مشافي محافظة حلب وخاصة مشفى التوليد، ومعالجة مشكلة مبنى الريادة في محافظة حلب مع المقبرة التي بداخل الحرم السكني حيث يقطنه عدد من المهجرين وضرورة دعم الإدارة المحلية للمناطق الصناعية في محافظة حلب.

كما أوصى بزيادة الاهتمام بإيصال المواد الغذائية إلى دير الزور نتيجة الظروف الخاصة التي تعاني منها المدينة وضرورة تأمين مدارس متنقلة أو قاعات صفية إضافية في محافظة طرطوس لاستيعاب الوافدين وتشكيل لجنة في وزارة الزراعة لتقدير الأضرار الحاصلة في الريف لمحافظة حمص.

عروض لمشاريع توليد كهرباء من الشمس

عبد الهادي شباط

كشف مدير عام مؤسسة التوليد في وزارة الكهرباء محمد العبدالله لـ«الوطن» عن إعلان الوزارة لمشروع مهم حول تنفيذ لواقط شمسية باستطاعة /١٠٠٠/ ميغا واط ينفذ على مرحلتين، الأولى تشكل نسبة ١٠٪ من المشروع وهو ما يعادل تأمين ١٠٠ ميغا واط، حيث اعتبر العبدالله أن هذا الجزء من المشروع يمثل مفتاح المشروع وعلى الجهة المنفذة تأمين هذه الكمية بشكل جاهز لجهة التصميم والتصنيع والتوريد والنقل والتأمين والاختبار والتركيب والتشغيل والوضع في الخدمة خلال مدة سنة من تاريخ أمر المباشرة بالمشروع.

بينما يتم العمل على المرحلة الثانية بالتوازي مع المرحلة الأولى من المشروع، ومطلوب من الجهة المنفذة إنشاء معمل لتصنيع اللواقط الشمسية وتكون الوزارة ملزمة باستجرار ٩٠٪ من الكميات المولدة ما يعادل ٩٠٠ ميغا واط، مشيراً إلى أن الإعلان يلزم الجهة المنفذة بتصنيع هذه الكمية على أراضي الجمهورية العربية السورية، وذلك خلال مدة /٩/ سنوات بحيث يتم توريد١٠٠ ميغا سنوياً ويتم التركيب والتشغيل والوضع في الخدمة من قبل المؤسسة.

وأوضح مدير التوليد أن الإعلان عن هذا المشروع يأتي في إطار إستراتيجية وزارة الكهرباء للاستفادة من الطاقات المتجددة وإقامة مشاريع توليد الكهرباء، مبيناً أن الوزارة أعلنت عن طلبات عروض خارجية لإنشاء عدة محطات لتوليد الكهرباء باستخدام الطاقات البديلة (الشمس والرياح) من خلال إنشاء محطة توليد مزرعة ريحية باستطاعة /٥٠/ ميغا واط في منطقة قطينة، وإنشاء محطة توليد كهروضوئية باستطاعة /٥/ ميغا واط في منطقة دير عطية وأن تنفيذ هذه المشاريع من ضمن تنفيذ خطة وزارة الكهرباء للاستفادة من الطاقات المتجددة في موضوع توليد الكهرباء، وتتوقع الوزارة أن تصل استطاعتها إلى /٢٠٠٠/ ميغا بحلول العام ٢٠٣٠.

وفي سياق متصل أوضح معاون مدير المركز الوطني لبحوث الطاقة سنجار طعمة أن وزارة الكهرباء تعمل على تنفيذ خمس منظومات كهرضوئية على أسطح محطات التحويل في محافظة دمشق، وأنه تم إنجاز المرحلة الأولى عبر إنشاء منظومة كهروضوئية على سطح محطة تحويل مشروع دمر والتي تتألف من /١١٤/ لاقطاً.

والعمل جار لتركيب المنظومات الأربع الباقية باستطاعات مختلفة على أسطح محطات تحويل أخرى، حيث ستكون المحطة الثانية في مشفى ابن النفيس والثالثة على أسطح محطة تحويل الزاهرة، مبيناً أن هذا المشروع الريادي سينتج نحو /٤٠/ ميغا واط ساعي سنوياً وسيتم ضخها بالشبكة الكهربائية وأن الهدف الأساسي هو تأمين تغذية الحوامل الأساسية لكل مؤسسة، حيث تعمل المؤسسات التي يتم تنفيذ هذه المشاريع لديها بتحديد الحوامل الأساسية التي ترغب في استمرار التغذية إليها بشكل مستمر، وتوقع طعمة مدة شهر إلى شهرين للانتهاء من تنفيذ هذه المشاريع، حيث تلعب الظروف الحالية دوراً مهماً في عملية نقل المواد وتأمينها وخاصة اللواقط.

وأشار طعمة إلى أن وزارة الكهرباء تعمل على تشجيع جميع الفعاليات الاقتصادية والخدمية في القطاع الحكومي وكبار مشتركي الطاقة الكهربائية من الصناعيين وأصحاب الفعاليات الاقتصادية والخدمية في القطاع الخاص، لاستخدام الطاقات المتجددة في منشآتهم وللتخفيف من الأعباء المادية لديهم وتعويض النقص الحاصل بكميات الطاقة الكهربائية جراء فترات التقنين التي عادة ما تتم بسبب نقص الوقود لتأمين توليد احتياجاتنا من الطاقة الكهربائية.

كما كشفت مصادر في الوزارة أن انقطاع التيار الكهربائي عن محافظة حلب سببه استهداف محطة التحويل الرئيسية في المحافظة وأن ورشات الصيانة والطوارئ تعمل على إعادة تأهيل ما تم تخريبه وإعادة التيار الكهربائي، علماً أن الوزارة عملت مؤخراً على صيانة وإصلاح جميع خطوط ومحطات شبكة نقل الكهرباء ٦٦/٢٣٠/٤٠٠ ك. ف المنطقة الشمالية، إضافة إلى قيام ورشات الصيانة بتنفيذ عمليات صيانة وقائية على محطات (حلب أ – حلب ف – الضاحية) ٢٣٠ ك. ف، وإجراء عمليات كشف وإصلاح على خط ٢٣٠ ك. ف الأرضي الرئيسي المغذي لمحافظة حلب في محطة (حلب و).

توافق بين «المركزي» والمصارف على مشروع قرار التعاقد مع المحامين.. راتب شهري حتى ٢١ ألف ليرة ونسبة تحصيل

محمد راكان مصطفى

اجتمع المديرون القانونيون في المصارف العامة مع مصرف سورية المركزي يوم أمس لمناقشة مشروع قرار تعاقد المصارف مع المحامين.

مصدر مصرفي مسؤول كشف لـ«الوطن» عن شبه إجماع من المديرين القانونيين على مسودة مشروع القرار المعد من المصرف المركزي، ومن المتوقع أن يتم توقيعه الخميس القادم ليصار إلى رفعه إلى رئاسة الحكومة لإقراره أصولاً.

وحسب مسودة مشروع القرار التي حصلت «الوطن» على نسخة منها، يشترط في المحامي المتعاقد معه ألا تقل مدة ممارسته للمهنة كأستاذ عن اثنتي عشرة سنة لمحامي الدعاوى و٥ سنوات لمحامي قضايا التنفيذ، وأن يتم التعاقد مع المحامين بقرار من المصارف بناء على طلب منها بترشيح السادة المحامين من فروع نقابات المحامين في المحافظات واختيار من يراه مناسباً للتعاقد وفق عدة ضوابط، منها أن يطلب المصرف ثلاثة أضعاف العدد المطلوب من النقابة كحد أدنى، على أن تقوم النقابة وخلال شهر كحد أقصى من تاريخ طلب المصرف ترشيح العدد المطلوب كحد أدنى.

كما يحق للمصارف إضافة شروط خاصة بطلب الترشيح وتتقيد النقابة باختيارها لترشيح المحامين بالشروط المطلوبة وبما لا يخالف أحكام هذا القرار، وأن المصارف غير ملزمة بالتعاقد مع أي من المرشحين ولها الحق بطلب إعادة الترشيح للتعاقد مع المحامي المناسب، وأنه لا يحق للمصارف طلب اسم محام محدد ليتم ترشيحه من النقابة، كما يشترط بالمرشح ألا يكون متعاقداً مع أي جهة عامة أخرى.

وحدد مشروع القرار الأتعاب الشهرية التي يتقاضاها المحامي بمبلغ ١٥٠٠٠ ليرة سورية لمن تجاوزت مدة ممارسته كمحام أستاذ خمس سنوات ولم يتم عشر سنوات، وبمبلغ ١٨٠٠٠ ليرة سورية لمن تجاوزت مدة ممارسته كمحام أستاذ عشر سنوات ولم يتم خمس عشرة سنة، وبمبلغ ٢١٠٠٠ ليرة سوري لمن تجاوزت مدة ممارسته كمحام أستاذ خمس عشرة سنة.

وإضافة إلى الأتعاب الشهرية المبينة في المادة السابقة يستحق المحامي المتعاقد معه عند تحصيله كامل المديونية فعلياً لمصلحة المصرف من دعوى أو البيع جبراً بملف تنفيذي وبقرار من مجلس إدارة المصرف بنسبة ١٠٪ من المبلغ حتى مئة ألف ليرة سورية، وبنسبة ٨٪ من المبلغ من مئة ألف ليرة سورية إلى خمسمئة ألف ليرة سورية، و٦٪ من المبلغ من خمسمئة ألف ليرة سورية إلى مليون ليرة سورية، ١٪ من المبلغ من مليون ليرة سورية وما فوق، على ألا يتجاوز المبلغ الإجمالي في كل الأحوال لكل دعوى أو ملف تنفيذي مبلغ ١٠ ملايين ليرة سورية.

كما أوضح القرار أنه وعند تحصيل المحامي جزءاً من المديونية يتم حسم مبلغ ٢٥٪ من المبلغ المستحق للمحامي كتوقيفات ويطبق هذا الحسم على المبلغ المستحق للمحامي على كل تحصيل لجزء من المديونية وإن كان للملف نفسه، وتعاد التوقيفات إلى المحامي عند تحصيل كامل الديون، وفي حال عدم تحصيل كامل المديونية لأي سبب من الأسباب تتم معالجة التوقيفات بتعديلها لحساب مديونية المتعامل.